النهار ١٣-١١-٢٠١٨

قراءة في العقوبات الأميركية على إيران و"حزب الله":
تضييق الخناق على الإيرانيين... وتحييد الاقتصاد اللبناني

سلوى بعلبكي

عندما أعاد الرئيس الأميركي دونالد ترامب العمل بالعقوبات الاقتصادية ضد إيران، مطلع الشهر الجاري، اختار أن يرفق هذه الخطوة بصيحات التهديد والإنذار موحيا بأن الآتي أعظم، وتبعه في استعمال هذا الأسلوب وزير خارجيته والمتحدّثون الرسميون باسم البيت الأبيض والإدارة الأميركية. وقد تزامنت الحزمة الثانية من العقوبات الأميركيّة ضدّ إيران مع توقيع الرئيس الاميركي قانون تعديل تجفيف تمويل "حزب الله" والذي يعرف بـHIFPAA، الذي "يعزل" الحزب عن النظام المالي العالمي. فهل من ارتدادات على لبنان اقتصادياً ومصرفياً؟

من الضروري أولا التعمّق في الخطاب الأميركي الذي واكب إحياء العقوبات، وتشديدها. إذ يوحي هذا الخطاب وفق تحليل الخبير المصرفي غسان العيّاش، بأن إدارة ترامب تودّ إثارة "الذعر" لدى الإيرانيين لأنها مستعجلة في إنجاز اتّفاق جديد يحل محلّ اتفاق سنة ٢٠١٥، يتفق أكثر من سابقه مع أهداف أميركا في الشرق الأوسط والخليج، وهي أمن إسرائيل، وأمن النفط وأمن خطوط التجارة العالمية في المنطقة.

يمكن القول ان الشهر الجاري سجل دخول المنطقة والعلاقات الأميركية الإيرانية، مرحلة طويلة من التوتّر تحت عنوان العقوبات الأميركية على إيران وفق العياش "لأن هذه العقوبات ستضايق إيران ومن غير المستبعد أن تدفعها على مدى متوسط أو طويل إلى إعادة النظر بالسياسات التي تشكو منها الولايات المتّحدة. إلاّ أن ذلك سيأخذ وقتاً لأن إيران تعودت على تحمّل الضغوط وأخذ الوقت الكافي قبل "تجرع السم" وقبول التسويات."

أميركا من جهتها لا تسعى إلى "سحق" إيران أو إلحاق هزيمة تاريخية بها، فكل ما تطلبه برأي العياش، هو تواضع الطموحات الإيرانية في الشرق الأوسط والحؤول دون ربط هذه الطموحات بتهديد الدولة العبرية، بالسلاح النووي أو بسلاح حزب الله، إضافة إلى تهديد حلفاء أميركا الآخرين في المنطقة. وكان لافتا المتنفّس الذي تركته أميركا لإيران لمدة ستة أشهر، على الأقل، والذي تمثّل باستثناء دول عدة من استيراد النفط الإيراني منها الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية.

لا خوف على لبنان!

بالعودة الى لبنان، لا تبدي مصادر متابعة لملف العقوبات على "حزب الله" تخوفها من القانون الجديد، خصوصاً اذا عرفنا كيف نمشي بين السطور"، فهو صيغ بطريقة يحيد اقتصاد لبنان ويستهدف أكثر "حزب الله"، علما أنها اشارت في الوقت عينه الى حزب الله قد تمكن منذ تأسيسه "من إنشاء نظام مالي خاص به منذ تأسيسه، وتاليا لا علاقة له بالنظام المالي العالمي، بما يحد من تأثير العقوبات الجديدة عليه". وإذ لفت الى أن ثمة أكثر من ٦٠٠ اسم سيدرج لائحة على "اوفاك"، أكدت أن "على المصارف أن تعرف كيف تتعاطى مع الملف، مع أنها لا تخفي الاشارة الى تقيدها بتعاميم مصرف لبنان التي تضبط هذا الامر".

في المقابل أكدت المصادر أنّ "ثمة تواصلاً دائماً بين المعنيين في لبنان (مصارف ووزارات) مع وزارة الخزانة الاميركية لتحييد لبنان عن العقوبات التي ستنتج من هذا القرار."

من جهته، لا يرى العياش أنه سيتأثر مباشرة بالعقوبات الأميركية ضد إيران، بسبب ضعف الروابط المالية والتجارية "الرسمية" بين البلدين. لكن التدابير التي تستهدف إيران تتزامن موضوعياً، ومن حيث التوقيت، مع التشدّد الأميركي ضد حزب الله بعد صدور القانون الجديد الذي يفرض عقوبات على الأشخاص والمؤسسات والحكومات التي توفر دعما لحزب الله. وهذا القانون، وفق ما يقول العياش "لا يحمل الكثير من العناصر الجديدة، بل هو استمرار وتكرار للقانون السابق الذي صدر سنة ٢٠١٥ والذي استهدف عزل الحزب في النظام المالي الدولي والتضييق على سبل تمويله."

لكونه صيغة منقّحة عن القانون السابق الذي صدر قبل ثلاث سنوات، يُفترض أن يكون لبنان مرتاحا لأنه اجتاز بنجاح تجربة قانون ٢٠١٥. ويعود الفضل في ذلك وفق ما يؤكد العياش إلى تمسّك المصارف اللبنانية الكامل، بإشراف وحماية مصرف لبنان، بمتطلّبات التشريع الأميركي، ليس لأن مصارفنا خاضعة للقوانين الأميركية، بل لأنها تطبّق تعليمات المراسلين الذين يحفظون ودائعها وينفّذون العمليات المصرفية الخارجية التي تجريها لمصلحة زبائنها". ويلفت ايضاً الى أن "حزب الله" تفهّم دقّة الموضوع ولم يعترض على تطبيق القواعد الجديدة لمعرفته بالوضع الدقيق والحرج الذي يحكم المصارف اللبنانية. "إذ اكتفى بالتدخّل في الإطار العام لتطبيق العقوبات الأميركية وتولّى حاكم مصرف لبنان حلّ المشكلات التي طرأت، منعا لجعل تطبيق القانون مناسبة "للتنكيل" ببيئة الحزب بمفهومها الواسع."

في ضوء الخبرة السابق، يرى العياش أن الامور ستسير في الطريق الصحيح. إلا أن هناك عنصراً جديداً ينبغي الإنتباه إليه، وهو "أن التشريع الأميركي الجديد يطلق يد الإدارة في تعديل وتوسيع لائحة المشمولين بالعقوبات الأميركية بحجّة مساهمتهم في تمويل حزب الله. وذلك يفتح باباً دائماً للمشاكل وسوء التفاهم إذا تعسّفت الإدارة في التطبيق واتجهت نحو التوسّع في فرض العقوبات عند اوّل شبهة تطال أفرادا أو مؤسّسات". والمعلوم أن قانون HIFPAA سيطبق على

الأفراد والشركات الأجنبية التي تقدم الدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي لـ"حزب الله" وفروعه والمنظمات الاجتماعية والمالية التابعة له مثل "بيت المال" و"جمعية دعم المقاومة الإسلامية" و"جهاد البناء" اضافة الى وسائل الاعلام التابعة له.

600فرد وشركة ستضيفهم وزارة الخزانة على قائمة العقوبات، بما في ذلك المصارف الكبرى، ومصدرو النفط وشركات الشحن.

المعارضة الاوروبية تريح الايرانيين

بلغت واردات الدول المستثناة من النفط الإيراني ٢,٧ مليوني برميل يوميا خلال شهر أيار من السنة الجارية، وهي تشمل الصين والهند اللتين تستوردان معا ٤٥% من الصادرات النفطية الإيرانية. وتشكّل المعارضة الأوروبية لخروج الولايات المتحدة من اتفاق سنة ٢٠١٥ وإعادة العمل بنظام العقوبات مصدر راحة للنظام الإيراني، لم تكن متوافرة عند بدء العمل بنظام العقوبات السابق ردّاً على البرنامج النووي في إيران.

90مليار دولار صادرات النفط الايرانية

تفرض العقوبات حصاراً على تصدير إيران للنفط لأنه المصدر الأساسي للعملات الأجنبية، إذ يشكّل ٨٠% من صادرات البلاد التي بلغت ٩٠ مليار دولار سنة ٢٠١٧. وتشمل العقوبات، في ما تشمل، التضييق على النظام المصرفي الإيراني وحظر التحويلات المالية والتعامل بالعملة الأميركية والمتاجرة بالذهب والمعادن الثمينة وبرامج المعلوماتية المستخدمة في الصناعة وقطاع السيارات، اضافة الى مشغّلي الموانئ الإيرانية والطاقة وقطاعات النقل البحري وبناء السفن .